الامتداد العالمي للأمن النووي

حقق العالم تقدماً منذ 11 أيلول في تحسين الإطار العالمي للأمن النووي والإشعاعي (الراديولوجي). ويتواصل العمل. وتتطرّق خطة العمل الأخيرة للوكالة الدولية للطاقة الذرّية إلى احتياجات الدول حتى غاية العام 2009.

قبل خمس سنوات، هزَّت العالم أحداث 11 أيلول وغيرت مدركات نوايا الإرهابيين ومَقدراتهم.

ففي المجال النووي، تَسارع العمل بشكل دراماتيكي بغية تحسين الإجراءات الأمنية. وتمَّ إحراز الكثير، إلاّ أن النتائج غير متساوية في مجملها. ويجب فعل أكثر من ذلك.

وتقف جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرّية في مقدِّمة الجهود الدولية المطلوبة لجعل نظام الأمن النووي العالمي أكثر قوة. وهناك خطة عمل جديدة بدأت في1 كانون الثاني، وهي تستند إلى خطة كان مجلس محافظي الوكالة قد اعتمدها لأول مرة في شهر آذار من العام 2002، أي في غضون ستة أشهر من "الحادي عشر من أيلول".

ورغم أن الأمن النووي يُشكِّل مسؤولية وطنية ويجب أن يبقى كذلك، فإن التعاون الدولي أساسي إذا ما أريد لجهود الأمن أن تكون ذات فاعلية. فالتعاون الدولي يساعد الدول في بناء إمكانياتها الوطنية وفي تأسيس شبكات أوسع لمواجهة التهديدات عبر الدول.

خطة الأمن النووي التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرّية

تمَّ تأسيس خطة الأمن النووي التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرّية الجديدة على إجراءات لمنع عمليات سرقة المواد النووية والمواد المشعة الأخرى ولحماية المنشآت من الأفعال الخبيثة ذات الصلة. ويتّصف هذا العمل بنقاط تركيز رئيسية ثلاث، هي: تقييم الاحتياجات والوقاية والكشف والاستجابة.

• ***تقييم الاحتياجات.*** يحدِّد تقييم الاحتياجات مجمل الخطة عبر تقديم المعلومات ذات الصلة بأنشطة الدعم، مثل ضمان التشارك الفاعل بالمعلومات المتعلقة بحالات الاتّجار. وقد أثبتت قاعدة معلومات الوكالة حول الاتّجار غير المشروع التي تتشارك فيها الآن مع 90 دولة

دعمت الوكالة الدولية للطاقة الذرّية جورجيا ودولاً أخرى بشأن استعادة منابع مشعة قديمة وخطيرة.

قيمتها في تحديد نماذج نشاط هذا الاتّجار والتهديدات المحتملة وطرق الاتّجار وأساليبه.

• ***الوقاية.*** يُعتبر التحصين المادي الفعّال للمواد النووية والمواد المشعة الأخرى وتحصين المنشآت النووية المعنية وعمليات النقل والأنظمة القوية المخصّصة لمراقبة المواد المشعة بمثابة أحجار الزاوية في منظومة أمن فعّالة. وقد كانت الوكالة الدولية للطاقة الذرّية تقدم سلسلة من الخدمات الاستشارية الدولية والمهام وورشات العمل التدريبية ووثائق الإرشاد

الفني حول الأمن النووي والتحصين المادي وتقييمات التهديد الناجم عن التصميم، وكذلك تدبير المواد النووية المطلوبة لمساعدة الدول على تطبيق هذه الإجراءات الوقائية. لقد كانت الوكالة الدولية للطاقة الذرّية تعمل على تعزيز مقاربة مشتركة لنقل الأمن عبر وضع الإرشادات وإعداد دورات تدريبية كما هيّأت ترتيبات لاستعادة أعداد ضخمة من المصادر المشعة ذات الفاعلية العالية وتخزينها بشكل آمن.

المبادرات في الوقت المناسب

تَدعمُ المبادرات الدولية والإقليمية المهمة جهودَ الوكالة الدولية للطاقة الذرّية المتعلقة بخطة الأمن النووي. وهي تؤمن سياقاً قيّماً تستطيع الوكالة من خلاله أن تنسق البرامج وأن تحدّد الأولويات، والأهم من ذلك كله، يمكنها أن تكسب الدعم لغرض تحسين الأمن النووي عبر العالم.

تتضمن هذه المبادرات:

- برنامج *شراكة عالمي لمجموعة الثمانية*،
- استراتيجية الاتحاد الأوربي *ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل*،
- مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية *لتخفيض التهديد العالمي*،
- مشروع أستراليا *لأمن المصادر المشعة الإقليمي*.

– لمزيد من المعلومات عن الأمن النووي وهذه المبادرات يمكن زيارة صفحات ملامح الأمن النووي على الموقع:

www.iaea.org/NewsCenter/Features/NuclearSecurity/index.hmtl

• ***الكشف والاستجابة.*** الهدف هو إيجاد منظومات مناسبة يمكنها مساعدة الدول على أن تُحدِّد، في مرحلة مبكرة، النشاط غير الشرعي المتعلق بالمواد النووية أو المصادر المشعة ولتكون لديها برامج تسمح بالرد السريع على مثل هذه الأحداث. لقد طورت الوكالة الدولية للطاقة الذرّية ورشات موضوعاتية حول "الاستجابة" لأفعال الاتّجار غير الشرعي. بالإضافة لذلك، تقدم الوكالة الدولية للطاقة الذرّية العون لدول من مناطق كثيرة على شكل تدريب لموظفي الجمارك والحدود وتركيب للمعدّات على نحو أفضل في نقاط عبور الحدود.

لقد جرت مساعدة برنامج الأمن النووي بشكل كبير عبر إسهامات أقسام أخرى لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرّية –فمن المعروف إسهام برامج الضمانات والأمان النووية التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرّية في تحقيق الأمن النووي وكذلك الأدوار التي يؤديها قسم التعاون التقني ومكتب الشؤون القانونية ومكتب العلاقات الخارجية وتنسيق السياسة بالإضافة إلى مكتب الطاقة النووية وتطبيقاتها. فهذا نشاط تمازجي بحق.

• ***نطاق العمل والمصادر.*** حينما أسَّست الوكالة الدولية للطاقة الذرّية برنامجها حول أمن المواد في التسعينيات من القرن الماضي كان الاهتمام الرئيسي يتمثّل في احتمال وقوع المواد النووية أو المواد المشعة الأخرى في الأيدي الخاطئة. وكان من ضمن القوى المحركة لذلك البرنامج زيادة في التحذير من أحداث واردة في تقارير عن اتّجار غير مشروع في أوائل ومنتصف التسعينيات من القرن الماضي وإدراك الدول أنها بحاجة لجهود أفضل وأكثر تنسيقاً لمواجهة هذه المشكلة.

واتسع نطاق البرنامج وامتداده الجغرافي على مرّ السنين. واليوم تنتشر أنشطة الأمن النووي عبر العالم مع خطط دعم أكثر تكثيفاً وإمداداً أكثر تركيزاً في التجهيزات، الأمر الذي يساعد الدول بطرق ملموسة.

لقد تم إحراز تقدم، إلا أن الضرورات التي دعت في البداية لإعداد خطة الوكالة الدولية للطاقة الذرّية للأمن النووي لازالت قائمة وملحة.

ومنذ شهر أيلول من العام 2001 نفذت الوكالة الدولية للطاقة الذرّية 87 مشروعاً في أفريقيا و65 مشروعاً في أمريكا اللاتينية و165 مشروعاً في أوربا و74 مشروعاً في شرق آسيا و84 مشروعاً في غرب آسيا. وقامت الوكالة بأكثر من 125 مهمة استشارة وتقييم للأمن، كما عقدت أكثر من 100 دورة تدريبية وورشة عمل وحلقة بحث.

هذا ويتضمن عملها تأمين مواد نووية ومواد مشعة أخرى. ومن خلال عملها مع روسيا والولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، تُنفِّذ الوكالة الدولية للطاقة الذرّية عقوداً لتفكيك ونقل مصادر مشعة ليست قيد الاستعمال وحسّاسة إلى مواقع أكثر أمناً. ووضعت منابع مختومة من بوليفيا وساحل العاج وهاييتي وإيران وماليزيا وبنما والسودان وتايلاند قيد التخزين أو أُعيد شحنها إلى مُزوِّديها الأصليين. ومن المتوقع أن تزداد الحاجة لمثل هذه الجهود ذات الأولوية الكبيرة.

وحتى الآن، كانت دول ومنظمات أخرى مستعدة لتقديم موارد مالية وسلع لتمويل برنامج الأمن التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرّية والأنشطة ذات الصلة. فمنذ شهر أيلول 2001 تسلَّم صندوق الأمن النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرّية ما يزيد على 40 مليون دولار من أكثر من 24 دولة –ومن الاتحاد الأوربي ومبادرة التهديد النووي (NTI).

لقد قدَّمت عدة بلدان دعماً على شكل سلع. واستضافت بلدان من جميع الأقاليم ورشات عمل ودورات تدريبية إقليمية ووطنية وشاركت في مهام استعادة المصادر وقدَّمت تبصُّرات حول الكيفية التي يمكن بها

للمواصفات المُعدَّة هندسياً بشكل آمن أن تعزِّز الأمن ضد التخريب المتعمد، وساهمت في وضع إرشادات ومقترحات للوكالة الدولية للطاقة الذرّية.

قنوات التعاون

لقد ثبت أن تعاون المنظمات الدولية مفيد في تقدم الأمن النووي. وتتضمن هذه المنظمات البوليس الدولي (الأنتربول) والبوليس الأوربي (اليوروبول) والمفوضية الأوربية ومنظمة الأمن والتعاون في أوربا والمنظمة العالمية للجمارك. وتمَّ توسيع فوائد مساعدة الوكالة الدولية للطاقة الذرّية –وانتشار الموارد المحدودة– إلى الحدود القصوى عبر تنسيق الأنشطة مع منظمات أخرى وعن طريق الشراكات الإقليمية. وتتضمن هذه الفوائد الأعمال المشتركة للوكالة الدولية للطاقة الذرّية والاتحاد الأوربي في إطار استراتيجية الاتحاد الأوربي ضد الانتشار النووي وأسلحة التدمير الشامل الخاصة بالمجلس الأوربي.

كما تعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرّية وبشكل وثيق مع الحكومات المهتمة في دعم الاستجابة لقرار مجلس الأمن رقم 1540. فقد طالبت بمراقبات فعّالة على الحدود وبجهود معزَّزة بالقانون بغرض كشف ومكافحة الاتّجار غير المشروع وناشدت الدول أن تمتنع عن تقديم أي شكل من الدعم للأشخاص الذين لا يمثلون دولاً والذين يحاولون تطوير الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية أو أنظمة تسليمها أو يحاولون حيازتها أو استخدامها أو نقلها. هذا وتُقدِّم الوكالة النصح القانوني والتقني والتدريب والمراجعات النظيرة.

التطلع إلى المستقبل

لقد تمَّ إحراز تقدم، إلاَّ أن الضرورات التي دعت في البداية لإعداد خطة الوكالة الدولية للطاقة الذرّية للأمن النووي مازالت قائمة وملحة.

تمتد الخطة الأخيرة حتى غاية العام 2009 وهناك حاجة لموارد تمويل إضافية لازمة للتنفيذ وتبلغ قيمتها 16 مليون دولارٍ أمريكي. وتعتمد هذه الخطة على مراجعة لبرنامج الأمن النووي طوال السنوات الماضية وعلى نتائج المؤتمرات الدولية التي عقدتها الوكالة الدولية للطاقة الذرّية في مجال الأمن النووي والإشعاعي (الراديولوجي). وقد أظهر التقييم المكثَّف أن هذا البرنامج أسَّسَ قاعدة صلبة لمساعدة الدول مما يسهم في مستويات أعلى للأمن. ومع ذلك تبقى هناك مساوئ ونواقص تجب معالجتها.

وفي الواقع تتوجه رؤى التعاون العالمي لإيجاد "ثقافة أمن" نووية –بمعنى إعدادات عقلية للتفكير عالمياً قادرة على اجتياز الحدود تماماً إلى جانب توفير الدافع للعمل المحلي والإقليمي. وفي نهاية المطاف سيكون التقدم بقوة أضعف وَصْلة.

– تقرير *كادر الوكالة*

في البحث عن الأمن

الأمن النووي جزء من صورة عالمية أكبر

كما يشير مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرّية محمد البرادعي بالإضافة إلى ما تتضمنه أهدا ف ألفية الأمم المتحدة للتنمية، فإن تهديدات أمننا تغطي طيفاً واسعاً وتتباين في طبيعتها وكبرها. فهي تتراوح من الفقر والأمراض المعدية والاضمحلال البيئي إلى الجريمة المنظَّمة والإرهاب والنزاع المسلح وأسلحة الدمار الشامل.

قد تبدو هذه القضايا غير مترابطة. لكن بإمعان النظر تظهر مترابطة بشكل واضح. وفي عالم اليوم تسهم في نشر شعور بعدم الأمن.

يستشهد الدكتور البرادعي بتقرير مؤسسة غالوب إنترناشنال Gallup International الصادر في أواخر العام 2003 التي وجهت سؤالاً لـ 43000 شخص في 51 دولة عن شعورهم عن حالة الأمن الدولي. ويُقدر تقريباً عدد الذين قدّروا الأمن العالمي بدرجة "ضعيف" بضعفي عدد الذين قدّروه بدرجة "جيد". وقال النصف تقريباً أنهم يعتقدون أن أولادهم –الجيل التالي– سيعيشون في عالم أقل أمناً.

لماذا نشعر بعدم الأمن؟ ما هي تهديدات السلامة التي نواجهها؟

إنه يشير إلى الفجوة التي تتسع في ظروف الحياة حيث يعيش 40% من سكان العالم بأقل من دولارين أمريكيين في اليوم، وهذا يسبب بشكل محتوم تضاؤل الفرص وشعوراً باليأس. وهذه الظروف –مجتمعة مع حالات عديدة من التجاوزات لحقوق الإنسان وغياب نظام الحكم الجيد والشعور بعدم العدالة والذل– تؤمن البيئة النموذجية للحروب الأهلية والجريمة المنظمة وجميع أشكال التطرف. وفي المناطق التي تعاني من النزاعات الطويلة الأمد، كثيراً ما لاذت دولٌ بالسعي وراء الأسلحة النووية بحثاً عن الأمن أملاً في تحقيق الأمن وإظهار القوة على خطى أولئك الذين اتجهوا للأسلحة النووية.

– أثار الدكتور البرادعي هذه النقاط في حديث في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن. يمكنكم زيارة موقع IAEA.org للحصول على النص الكامل على الموقع:

www.iaea.org/NewsCenter/Statements/2005/ebsp2005n019.html

الاتّجار النووي
أحدث إحصائيات الوكالة الدولية للطاقة الذرّية

في العام 2005 كانت هناك 103 حوادث مؤكدة لاتّجار غير مشروع وأنشطة أخرى غير مرخَّصة تتعامل مع مواد نووية ومشعة، وذلك حسب إحصائيات صادرة مؤخراً في عرض لقاعدة بيانات الوكالة عن الاتّجار غير المشروع (ITDB).

وتغطي قاعدة بيانات الاتّجار غير المشروع مدىً واسعاً من حالات الملكية غير القانونية ومحاولة البيع والتهريب وصولاً إلى التصرف غير المرخَّص بالمواد واكتشافات لمصادر مشعة مفقودة.

تضمنت 18 حادثة من الحوادث المؤكدة في العام 2005 مواد نووية كما تضمنت 76 حالة مواد مشعة، وبشكل رئيسي مصادر مشعة وهنالك حادثتان تضمّنتا مواد نووية ومواد مشعة أخرى بالإضافة إلى 7 حوادث مواد ملوثة إشعاعياً.

لقد تمَّ التبليغ عن 57 حادثة أخرى من سنوات سابقة شملت اتّجاراً غير مشروع وأنشطة أخرى غير مرخَّصة. وقد حدثت هذه الوقائع في العام 2004 بشكل رئيسي.

وهناك حادثتان تمَّ التبليغ عنهما في العام 2005 تضمّنتا كميات صغيرة من اليورانيوم العالي التخصيب (HEU) وهي مادة انشطارية. ففي الأولى تمَّ التبليغ في نيوجيرسي بالولايات المتحدة الأمريكية عن فقدان عبوة تحوي 3.3 غرام من اليورانيوم العالي التخصيب.

أما الحادثة الثانية فقد حدثت في فوكي في اليابان عندما فُقد مكشاف لتدفّق النترونات يحوي 0.017 غرام من اليورانيوم العالي التخصيب في محطة للقدرة الكهربائية المولّدة نووياً.

جاء هذا في التقرير الأخير الصادر عن قاعدة بيانات الاتّجار غير المشروع: "من وجهة نظر التهديد الإرهابي، تبدو هاتان الحادثتان غير ذاتي بال، لكنهما تُبديان عدم حصانة الأمن في منشآت تتعامل مع اليورانيوم العالي التخصيب". وبالفعل لم تبدِ أغلب الحوادث التي تمَّ التبليغ عنها في العام 2005 أي دليل على أنشطة إجرامية.

هذا وتُسهِّل قاعدة بيانات الاتّجار غير المشروع تبادل المعلومات الموثوقة عن حوادث الاتّجار غير المشروع بالمواد النووية والمشعة. وهناك 91 دولة ترسل تقارير لقاعدة بيانات الوكالة الدولية للطاقة الذرّية. للاطلاع على كامل التقرير الذي يغطي 13 سنة، يمكنكم زيارة الموقع:

www.iaea.org/NewsCenter/Features/RadSources/PDF/fact_figures2005.pdf

حوادث تتضمّن مصادر مشعّة في الأعوام 2005-1993

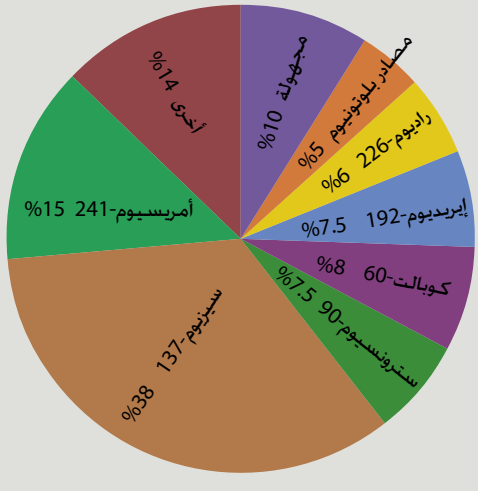

ملاحظة: حوادث مؤكّدة لدى قاعدة بيانات الاتّجار غير المشروع، حسب نمط النظائر المشعّة.

حوادث تتضمن مواد نووية في الأعوام 2005-1993

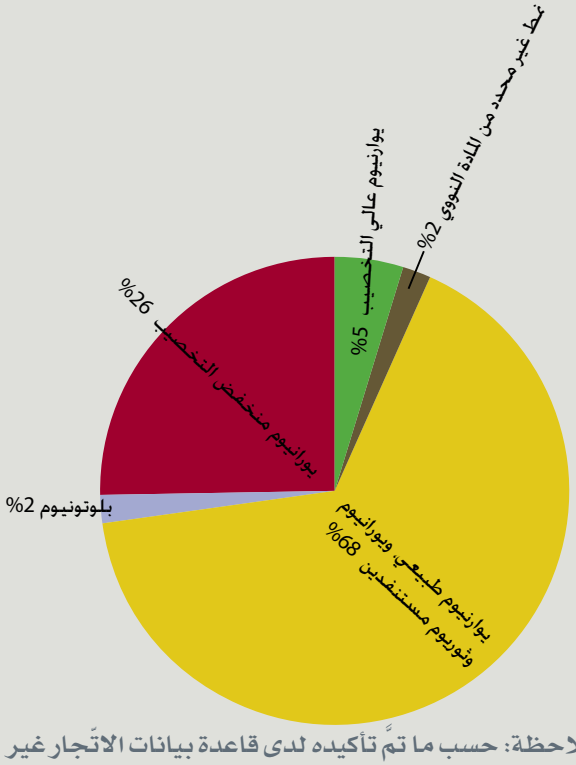

ملاحظة: حسب ما تمَّ تأكيده لدى قاعدة بيانات الاتّجار غير المشروع، المجموع يفوق 100% لأن بعض الحوادث تتضمن أكثر من فئة واحدة من المادة النووية